السلوك التركيبى لما تولّده من كلمات، وإنما تبدو أهميتها النحوية فيما تحدثه أحياناً من تغير لقسم الكلام الذى تنتمى إليه الكلمات، التى طبقت عليها. فالأعضاء أقسام الكلم المتولّدة عن طريق الاشتقاق المكانة النحوية نفسها، والنماذج التصريفية التى لأعضاء الأقسام نفسها البسيطة أى غير الاشتقاقية والملاحظ أن ابن مالك مزج بعض مسائل الصرف فى باب الفاعل وباب المشتقات التى تعمل عمل الفعل لأنها تؤدى وظيفة فى التركيب ولأجل فكرة العامل التى لم تنفصل المنظومة فى عرضها عن سائر كتب النحو السابقة ولكن عمدت المنظومة فى الثلث الأخير منها إلى تناول بعض أبواب الصرف وأحس ابن مالك بعدم فائدتها فألف (لامية الأفعال) وهى منظومة مستقلة.

وقد اتسمت المؤلفات النحوية بالطابع التقريرى أى تقرر القاعدة وتلقيها على المتعلم حقيقة مقررة بدءً بكتاب سيبويه. يقول سيبويه فى باب الترخيم[1]: «اعلم أن الترخيم لايكون إلا فى النداء إلا أن يضطر الشاعر» «واعلم أن الحرف الذى يلى ما حذفت ثابت على حركته التى كانت فيه قبل أن تحذف»[2] «ويقول فى باب النفى بإلا: «ولاتعمل فيها بعدها فتنصبه بغير تنوين» ويقول فى باب الاستثناء بإلا[3]: «أعلم أن لا يكون الاسم بعدها على وجهين: فأحد الوجهين ألا تغير الاسم عن التى كان عليها قبل أن تلحق ... والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله عاملاً فيه ماقبله من الكلام ..».

يقول أبو جعفر النحاس فى كتاب التفاحة:

«اعلم أن العربية على ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى...»[4].

---

(١) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٣٩، تحقيق هارون.

(٢) المصدر السابق، ج٢، ص ٢٧٤، تحقيق هارون.

(٣) المصدر السابق، ج٢، ص ٣١٠، تحقيق هارون.

(٤) أبو جعفر النحاس، التفاحة فى النحو، ص ١٤، تحقيق كوركيس عواد، مطبعة المعانى، بغداد ١٩٦٥.